حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

تقرير جلسة:

اللجنة الدستورية والعملية السياسية

تشكل مسألة صياغة دستور جديد لسوريا أحد أهم عناصر الحل السياسي للقضية السورية، ومع أن هذه القضية مدرجة على كافة المستويات، إلا أنها لم تحظ بنقاش وافٍ يتناسب مع أهميتها.

وانطلاقاً من متابعة الشؤون العامة التي يتداولها السوريون ولضرورة مشاركتهم نخباً وجماهير بنقاش قضاياهم وإبداء الرأي فيها لصناعة مستقبلهم؛ جاءت الجلسة الثالثة عشر من "الأربعاء السوري" التي أقيمت بتاريخ 2019/10/09،بعنوان"اللجنة الدستورية والعملية السياسية "،استكمالاً لمجموعة ورشات ولقاءات أقامتها حركة البناءالوطني حول الدستور السوري والتي تُوجت بمنصات الحوار حول الخيارات الاستراتيجية للسوريين التي نشر تقريرها منذ عامين.

أقيمت هذه الجلسة الحوارية بدمشق، وبحضور خبراء اختيرت أسماؤهم لتكون ضمن اللجنة الدستورية ومرشحون آخرون، إلى جانب محامين/ات وناشطين/ات مجتمعيين/ات ومختصين/ات من مختلف القطاعات.

افتتح الجلسة المحامي أنس جودة رئيس حركة البناء الوطني، مرحباً بالحضور لتلبيتهم الدعوة للمشاركة بالحوار حول موضوع اللجنة الدستورية، حيث يتساءل الكثير من الناس حول طبيعة عملها، وكيف اختيرت، وهل هي قادرة على صناعة الحل في ظل التدخلات الدولية والتجاذبات الحاصلة حتى ضمن أعضاء اللجنة، وهل يمكن لها أن تنتج نصاً أو بداية تفكير سليم بعقد اجتماعي جامع؟ وهل نحن اليوم بحاجة لتعديل دستوري أم أن الأمر مرتبط بمسار عملية كتابة الدستور، وهل هو نقلة أم لا؟

ثم أضاف : دار الحديث في الفترة الماضية حول قرار مجلس الأمن 2254 ومؤتمر سوتشي ومؤتمر فيينا وغيرها، هذه اللقاءات مهما تغيرت وتغير شكلها ورعتها دول مختلفة يبقى هناك ثلاث نقاط رئيسة تحتاج نقاش حتى نقول بأن لدينا مسار سياسي متوازن نوعاً ما، وهي: الدستور، الحوار الوطني، الانتخابات.

نحن اليوم على مشارف نقاش أول نقطة، وفي هذه الجلسة لن ندخل كثيراً بمضامين الدستور، ولكن يجب أن نطرح الأفكار الأساسية والمشاكل التي تؤرق السوريين خلال عملية صياغة هذا الدستور، وأخيراً ما هو دورنا ودور الناس في هذا المسار، كيف يمكن أن نعظم مشاركة السوريين بهذه العملية؟ فبنهاية الأمر الدستور ليس عبارة عن نص جميل، ولكنه يكتسب قيمته من مدى توافق الناس عليه، ومدى شعورهم بأنه يعبر عنهم ومن إنتاجهم وأنه ملكٌ لهم.

تضمن سير النقاش خلال الجلسة المحاور التالية:

- **حديث عام حول الدستور:**

- خلال مراجعة السياق التاريخي بسوريا نجد أن الدساتير تنتج بناء على أحداث تاريخية، اليوم نحن بمحطة سياسية جديدة، ونفكر بدستور جديد يتوافق مع سياق هذه المرحلة، ونتأثر بالبيئة العامة لإنتاجه.
- هناك دائما حاجة لتغيير دستوري، ولكن منذ 50 أو 60 سنة لدينا رفض لأي تغيير دستوري من أي سلطة تستلم، ورغبة بإبقاء الأمور على ما هي عليه،السبب الرئيسي للمشاكل بسوريا هو بالعقلية وبالنظام السياسي، فيجب تغيير هذه العقلية، لنستطيع إدارة هذه الأزمة.
- الدساتير السورية من بعد الاستقلال خلقت استعصاءات كبيرة، هل نريد مزيداً من الاستعصاءات الدموية لأبناءنا؟ أم نريد حياة مواطنة حقيقية؟وبالتالي نحتاج دستور جديد يتجاوز كل ما أدى إلى هذه الاستعصاءات.
- ليس المهم اليوم هو الدستور، إنما آلية تطبيق هذا الدستور وتنفيذه.
- الدستور هو الذي ينشئ السلطات التي تدير الدولة ويفصل بينها، لذلك يطبق الدستور من قبل السلطة التي أوجدته، فليس المواطن هو المسؤول عن تطبيقه.
- نحتاج دستور جديد وليس تعديل الدستور الحالي، وعملية إنتاج الدستور لا تقل أهمية عن الدستور نفسه.
- لا يمكن مقارنة وضعنا الراهن بدستور تونس الذي وضع خلال ثلاث سنوات وتخللته عمليات اغتيال.
- من الضروري الاتفاق على مبادئ فوق دستورية منها الحفاظ على وحدة الكيان السوري دون تجزيء، وعدم فصل أي جزء من سوريا وإعطائه أي استقلال.
- دستور 2012 ألغى المادة الثامنة وكان إنجاز له، ولكن المشكلة الحقيقية هي بالهيئة الداعية لتطبيقه وحمايته.

- المطالب تأتي مناصرة ولا تفرض بالدستور، مثلا المطالبة بأن يكون نصف عدد أعضاء مجلس الشعب نساء، هل نستطيع ذلك حقا؟ حين تسبق ذلك مناصرة على الأرض ستفرض دستوريا، أي مطلب تسبقه مناصرة سيصبح حق.
- ويرى البعض بأن الدستور الحالي جيد بالنسبة للحريات، ويمكن أن تجري بعض التعديلات على الأحزاب، وعلى تطبيق آلية فصل السلطات، ومن مصلحتنا أن نعدله بالعمق ليكون وفق محددات دولية.

- **المسار السياسي، جدواه وأهميته ومدى توازنه:**

- هذا المسار لم يأت إلا نتيجة إغلاق بقية الأبواب، وتغيرات في ميزان القوى، وبعد جهود استمرت سنتين ولد ولادة متعثرة.
- يرى البعض أن هذا المسار لا يؤدي الى شيء والأمل مفقود ونحن مصابون بإحباط، والمشكلة السورية ليست مشكلة دستورية إنما متعلقة بأمور أخرى.ولكن مع الأسف على الأرض لا يوجد مسارات عمل مفتوحة سوى المسار السياسي، خاصة في ظل التدخلات الدولية والإقليمية والمحلية ضمن المجتمع السوري، لذلك يبقى هذا المسار أحد المسارات التي يمكن أن تقود القاطرة، فعلينا أن نراهن عليه ونعمل بأقصى جهودنا عسى أن ينجح.
- يقول آخرون أن هذا المسار ولو أنتج أفضل دستور هل سيكون هناك إمكانية لتطبيقه؟ ونقول أننا اليوم لا نضمن تطبيق القانون السوري نفسه، الموضوع ليس بوجود نص يطبق أم لا، ولكن من واجبنا أن ننتج نصاً جيداً متلائم مع طموحات الشعب السوري، وليست من مسؤليتنا كمواطنين إن طُبق أم لا.
- يقول آخرون أن هذا الموضوع يغفل ويبعدنا عن الموضوع الأساسي الذي هو أداء الحكومة خلال السنوات التسع الماضية، والجواب على ذلك، اليوم إن كانت الحكومة مسؤولة أم لا، فليس لدينا أي وسيلة أخرى لضبط الأداء الحكومي إلا بإنتاج دستور جيد يكون قادر على الإجابة على موضوع التوازنات بين السلطات الثلاث وآلية التعاطي معها، ولا يقتصر فقط على موضوع السلطات الثلاث وفصلها، إنما يتعداه إلى مسائل أكثر جوهرية تتعلق بهيكلية الدولة وشكل الحكم فيها، هل هو مركزي أم لامركزي وفقاً للقانون 107، وهل المطالب "القومية" لشعوب تعيش داخل سورية هي مطالب محقة أم مبالغ فيها، وكيف أجيب عليها دستوريا؟

- في الحالة السورية مسار تشكيل اللجنة الدستورية فقط أخذ وقتا طويلا، وخلاله فإن سقف توقعات الناس انخفض كثيراً حيث كانوا يرون أنه مدخل للحل، ولكن الانهيار الاقتصادي أدى إلى انهيار الآمال.
- هل الدستور يصنع الاتفاق أم الاتفاق يصنع الدستور؟ الدستور ليس شكل أخير للاتفاق، الاتفاق يصنع الدساتير.
- لا يمكن في هذه المرحلة إنتاج دستور متوازن سليم يغطي مستلزمات المجتمع، وعليه يجب وضع دستور مؤقت لأربع سنوات على سبيل المثال وليس لأكثر من ذلك.
- عملية إنتاج الدستور عملية سياسية، وهذه العملية تتكون من مدخلات وشروط ومخرجات، الممكنات أو المتغيرات أو الشروط هي أمر ضروري بعملية إنتاج المخرج النهائي الذي نعمل عليه، والسؤال كم نستطيع التحكم بهذه الشروط أو الممكنات؟ هذه العملية تمثل مصالح ليست سورية، إنما مصالح دولية، لذلك لا نستطيع كسوريين التحكم بالشروط التي تحكم هذه العملية. أو أن الاشخاص الموجودين باللجنة لا يلبون التطلعات وليسوا بمستوى الطموح كمدخلات.

كمجتمع ومواطنيين علينا تحديد النقاط التي نستطيع التأثير بها لإحداث تغيير بهذا السياق، وهذا هو المهم حاليا، أما أن نجلس ونناقش ونحلل الوضع الراهن بدون الانتقال للخطوة التالية وهي كيفية إدارة أصحاب المصلحة؛ بالتالي لن نخرج من النفق الذي نحن فيه وسنبقى مستسلمين لما يجري، وجودنا هنا ونقاشنا لا يؤدي إلا إلى التعبير عن الهواجس والفضفضل بهذا الاتجاه، فعلينا أن نحدد ما هو دورنا وما هي النقاط التي نستطيع التأثير فيها.

تتألف اللجنة الدستورية الموسعة من 150 عضو ربما نكون على تواصل مباشر مع عدد محدد منهم ، ولكن باقي الأعضاء ماذا عنهم؟ هل نستطيع التواصل معهم والتأثير بهم؟ وما هي أدواتنا لنؤثر فيهم وننقل لهم هواجسنا ورغباتنا كمواطنين سوريين؟

- بالنهاية هذا الدستور سينتظر حدث اخر تاريخي ليتبدل، قد لا يأتي إلا بعد 20 سنة، بالتالي هذا الدستور الذي نعمل عليه هو مستقبل سوريا ومستقبل أولادنا وأمانة سنتركها لهم، إن أخطأنا بصياغته ستدفع الأجيال القادمة ثمن ذلك.

- **اللجنة الدستورية، أهميتها، والمشاركة فيها:**

- اللجنة الدستورية بداية حل سياسي كلنا نحتاجه حتى لو كان حلاً أعرجاً ، خاصة أن كل الأطراف السورية السياسية تتسم بالتطرف والاستعصاء ولا أحد فيها يرى الآخر، بالحل السياسي على أقل تقدير نحن نعترف بشرعية الآخر، ولا يمكن الخروج من هذا الاستعصاء إلا بالحل السياسي، حتى إعادة الإعمار مرتهنة بالحل السياسي، وهو السلم الذي سيساعدنا للنزول من الشجرة، ولكن هل الظرف الحالي يتيح لنا كتابة دستور يعبر عن سوريا جديدة تتجاوز الأفخاخ التي انفجرت فينا؟
- تم انتقاء وفد حكومي له مرجعيته، بالمقابل اختارت "المعارضات" السورية أيضا وفداً لها، بقي الوفد الثالث، وقد علمنا بشكل غير رسمي أنه خضع لمحاصصات وتجاذبات إقليمية بالدرجة الأولى وبقيت حصة يسيرة لأسماء تبدو كتشكيلة غير منسجمة، فيها الجيد والأقل جودة بالمعنى الدستوري، وفيها من يريد أن يضع بناء دستوري ديمقراطي يكون بمثابة رافعة للوضع السوري، وفيها من يريد أن يؤكد مقولات دستورية لا تعطي حيز أو تفتح أفق بالواقع السوري، الطرفين موجودين ويمثلون من اقترح هذه الأسماء، وبالحقيقة صار هناك تقاسم لكتلة المجتمع المدني ال50 بين كل الأطراف، وبالمحصلة خرجنا بتركيبة غابت عنها كتلة أساسية وهي كتلة الأشقاء الكرد، وهذا الأمر يؤدي إلى عدم تأسيس دستور سوي.
- وفقا لقوائم الأسماء غير الرسمية للجنة التي يتم تداولها وتسريبها يبدو أن هناك مجموعة من الأسماء الموازنة والتي شاركت لفترة طويلة في العملية السياسية وغابت بالتمثيل ومنهم، وفق الموجودين في هذه الجلسة: أنس جودة، عارف شعال، هشام خياط، ريم الأطرش، ديانا جبور، بالتالي يبدو وكأن هناك خلل ما بتشكلية اللجنة. ورغم هذا الخلل يأتي السؤال: هل المشاركة ضرورية؟ طبعا هي ضرورية لأنه لابد أن يشارك أحد من العاملين بجد في المجتمع المدني ليمثل صوته ويعبر عن هذه الشريحة.
- يتضح اليوم بوجود لجنة دستورية أنها مدخل لإعادة هيكلة سياسية للبلد، وهذا ليس بالأمر الخاطئ، فقط يجب أن نعرف ما هي أهدافنا وحقيقة ما يجري.
- اللجنة الدستورية هي تحضير لمرحلة ما بعد الحرب. ولا تؤسس للحل إنما لما بعد الحل.
- ليس من الضرورة أن يكون أعضاء اللجنة الدستورية قانونيين، إنما معبرين عن كل فعاليات المجتمع وأطيافه ومطالبه.

- نحتاج إلى أشخاص تكنواجتماعيين معبرين عن المجتمع ويمثلونه في اللجنة.
- المسار الذي أنتج هذه اللجنة الدستورية غير واضح، ولا يدل على توافقات عميقة أو ثابتة.
- اللجنة الدستورية رغم مساوئها تبقى أفضل من الصراع العسكري، ولا أحد يعرف أين سينتهي هذا الصراع.
- اللجنة الدستورية تفصيل ضمن تفصيل الاستعصاء السوري، وأخذت ضجة كبيرة وربما لن ينتج عنها شيء، وهي ليست أمر مفصلي ولا انتقالي، وستمر ولن يبنى عليها شيء.
- وفقا للتسريبات المتداولة حول اللجنة يبدو أن هناك الكثير من الأسماء المهمة التي لم ترد ضمن قوائم اللجنة، وعلينا أن نسأل لماذا تم استبعادها من اللجنة، وما هي الصفات المشتركة بينها ، وهل لأنها تمثل موقف ما مثل العلمانية أو المدنية تم استبعادها ؟ بالتالي من سيضمن أن عمل اللجنة سيعبر عن حقوقنا ويخفف من مخاوفنا ويعبر عن آرائنا؟

- **المضامين الأساسية للدستور:**
  - **<u>العلمانية</u>**

- هل علاقة الدين بالدولة وبشكل الحكم بأن يكون الفقه الإسلامي مرجعية دستورية هي حالة تناسب الواقع السوري وما يطمح له؟ هناك قطاعات واسعة من المجتمع السوري تطمح بان يكون الدين لله والوطن للجميع، وبأن المسائل المدنية تحاكم على مستوى بالدستور بمعزل عن المسائل الدينية التي تتعلق بعلاقة الانسان بربه إن كان يعتقد به، وإن لم يكن يعتقد به فهذا حقه أيضاً.
- فيما يؤيد البعض الدستور العلماني، كنوع من الكيدية السياسية بالأطراف ذات الصفة الدينية التي تحاول جر البساط إليها، نحتاج دستور علماني معبر عن التوافقات السورية بعيداً عن الصراعات.
- ويطرح البعض السؤال التالي: كيف نطالب في دولة كسوريا ذات الغالبية الإسلامية أن يفرض فيها دستور علماني؟ الشعب السوري لا يميل بغالبيته إلى علمانية الدستور.
- ويؤكد بعض القانونيين أن علاقة الدين بالدولة كمصدر من مصادر التشريع أخذ أكبر من حجمه، لا يوجد قانون مستمد من الشريعة الإسلامية في سوريا سوى قانون الأحوال الشخصية. إلى جانب تحديد دين رئيس الدولة المادة التي تتناقض مع المادة 33 المتعلقة بالمساواة.

- كما نوه البعض أن الدساتير السورية القديمة (1920، 1928، 1950) لم يكن هناك ذكر أن الفقه الاسلامي مصدر أساسي للتشريع، وإن ربط أو ايجاد مادة دستورية توجد مرجعية للفقه الإسلامي أو سواه شيء مستحدث، ونحن لسنا بهذا الوارد اليوم، ونريد فصل تام بين القوانين وبين الشريعة، مع احترام كافة الأديان وحرية ممارسة شعائرها.
- المناخ الدولي هو الذي أنتج لقاء فيينا وأنتج مقولة أننا نسعى لبناء دستور علماني لسوريا القادمة، ورغم تراجع 2254 باتجاه دولة لا طائفية ودستور لا طائفي، إلا أنه يعد نقلة إلى الأمام.
- لا يمكن عقد الرهان على الاطراف الدولية بأنها ستخرج بدستور علماني، هذه الاطراف اثنان منها يرجح الدستور الديني، هناك دلال للتيارات الاصولية، نخشى أن تتغير العلمانية ويحل محلها اتجاه ديني، فحتى الاسماء التي اختيرت باللجنة الدستورية من المجتمع المدني ولاؤها الاول للشيخ والعشيرة.
- يجب فصل الدين عن السياسة حتى نستطيع تحقيق مواطنة حقيقية.
- الأصولية الدينية نافذة توظيف هيمنة القوى المختلفة.
- يجب أن نفرق بين الرغبات والاحتياجات، نرغب بالعلمانية ولكن هل سوريا قابلة لذلك؟

- **<u>فصل السلطات</u>**

- لدينا قصور بالدستور بموضوع السلطات وخاصة القضائية والتي ينص الدستور على أنها سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية.
- هناك قوانين مكملة للدستور (الانتخابات، الاحزاب، الادارة المحلية، قانون السلطة القضائية)، وهي من القوانين الأساسية المرتبطة بالدستور ولها نسبة تصويت أعلى من البرلمان عند إقرارها، وهنا يحدث الخلل،دستور 1973 يقول بأن السلطة القضائية مستقلة، ودستور 2012 يقول أيضا باستقلالها، وقانون السلطة القضائية منذ سنة 1961 مقر إلى الآن ومضى عليه عدة دساتير وللآن يُعمل به، وتم تعديله سنة 1966 وتغيرت تركيبة مجلس القضاء الاعلى، ولم ينص الدستور على تشكيلة القضاء الاعلى وهو نوع من القصور الذي يجب تلافيه بالدستور الجديد.

- التنويه لأهمية الهيئات التي ينص عليها الدستور، مثلا هيئة خاصة بالاعلام وهيئة خاصة بالمرأة، وهيئة لحقوق الإنسان، أهميتها أن لا تأتي أغلبية برلمانية تفرض رأيها، كما حدث بالمجلس الوطني للإعلام، الذي أقرته الحكومة بقانون وألغي بقانون، فحين ينص الدستور على هكذا هيئات ولديها صلاحيات لا يجب أن تلغى. فهذه من أهم المساءل التي تخفف احتكار أغلبية ما للبرلمان، ومن المسائل التي تؤكد على أهمية ايجاد دستور جديد وليس تعديل دستوري، كذلك فكرة المجلس الموازي أو المجلس الاستشاري النسوي يمكن أن تساعد كثيرا.

- **الجندر:**

- يتحدث الجميع بحقوق المرأة، وبأننا دولة علمانية رغم عدم ورود ذلك بنص صريح، فحين أنص بالدستور على أن الفقه مرجعية للدستور أكون بذلك صادرت حق نصف المجتمع، لان الفقه الاسلامي يعطي الولاية للرجل قولا واحدا، بالتالي اكون قد أخرجت نصف المجتمع مبدئيا، فيجب اعادة النظر بجملة هذه المسائل.
- يجب التأكيد على تمكين المرأة وإعطائها حقوقها، فنسبة النساء حالياًأكثر من 50%، فيجب تمكينها سياسياً لتأخذ حقوقها.
- أساس التنمية الحقيقة هو المرأة حالياً، لا نريد تمييز، أن تأخذ حقوق مواطنتها كاملة، وتكون شريكة بالاعمار دون ان تعاني من التعطيل.

- **المشاركة المجتمعية بصياغة الدستور:**

- إن أفضل دستور يُطرح على الواقع السوري بانتخابات أو استفتاءات حرة وديمقراطية سينتج اسوأ دستور ممكن بالاستفتاء الشعبي.
- الشعوب المنهكة من الحروب والأوضاع السيئة التي تمر بها تكون متخلّفة عما يطرح سياسيا، لذلك يجب ان يطرح الدستور بشكل نخبوي.
- يشعر الناس بعدم ملكية هذا الدستور كمنتج، وأنه نخبوي وسيفرض عليهم، خاصة أن الكثير من الاسماء التي ستشارك باللجنة غير معروفة، ما أدى لانخفاض توقعات السوريين.

- من خلال عدة استطلاعات ولقاءات قام بها فريق الحركة سابقا تبين لنا أن الناس جاهلة تماما بالدستور، وقراءاتهم سيئة له، وهواجس الناس كبيرة وخاصة من طغيان التيار الديني والرغبة بدستور علماني.
- يجب أن يشعر الناس بحالة امتلاك لهذا العقد.
- غياب المشاركة المجتمعية بكتابة الدستور سيخلق ازمة مستقبلية.
- وير آخرون أن المشاركة المجتمعية أُشبعت بحثاً ولا فائدة منها.

- **الشق الاقتصادي:**

- لن نستطيع سوريا الوقوف على قدميها طالما أن العصب الاقتصادي معطل فيها، ولا يمكن لأي حراك أن ينجح إن لم يكن المناخ الاقتصادي مستقر وهادئ، وهذا يحتاج لتوافق سياسي حتى نصل إليه، فحتى اليوم لم توضع أي فكرة أو آلية تقترب من تصحيح العملية الاقتصادية، وكل ما وضع من مناهج كانت تتبع أسلوب الجمعيات الخيرية، وهذا لا يبني اقتصاد ولا مجتمع.
- لم نصل بعد إلى المرحلة التي يؤثر فيها الاقتصاد على السياسة، فحسب الموجود السياسة هي التي تطيح ببقية القطاعات، وعليه يجب أن تحدد الهوية الاقتصادية بصلب النص الدستوري.

- **التجاذبات الدولية وصراع المصالح:**

- إذا لم ترغب الأطراف الخارجية بالوصول إلى حل فلن نصل إلى حل.
- الدستور في الحقيقة جاء انعكاس لهذه التوازنات والصراعات الدولية، حتى باختيار أعضاء تكنوقراط أو تكنواجتماعيين، هي مسألة فنية، ولكن الاختيار يعكس موازين القوى الدولية.
- لن يكون هناك بعد سنوات أي دستور إذا استمر الاستعصاء واستمرت التجاذبات الدولية، واستمرت الانقاسامات الداخلية، فإذا ترك السوريين ليختاروا دستورهم، سيأتي بنقاط خلافية كبيرة ويولد أزمة جديدة.

- **هموم الأقليات:**

- لا ينكر أحد تعرض الأكراد لظلم يختلف عن بقية المكونات السورية، من ناحية الحقوق والامتيازات، فهم مجموعة تشعر بالاقصاء والتهميش في لغتهم وتربية أبنائهم وفق ثقافتهم، وهذا حقهم، وموضوع الانفصال السياسي لن يجرؤ أحد على طرحه، ولن تقبله الدولة، من هنا فإن نقاش المركزية واللامركزية تحتاج بعد مصلحي، لأن البشر يقادون بمصالحهم.
- يستغرب البعض أن يكون هناك ضمانات دستورية للأكراد ولماذا يجب أن يكون لهم خصوصية بالدستور السوري، لا أرى بأن هناك طرف مظلوم أكثر من طرف، ويجب أن يتساوى الجميع بالمواطنة والتساوي أما القانون.
- يجب أن يكون هناك ضمانات دستورية، فالأكراد لا مشكلة لديهم باللامركزية الإدارية، ولكن من المهم وجود ضمانات دستورية لأن مسار تعديل الدستور مختلف عن مسار تعديل القانون.
- تحديد شكل الهوية السورية الجامعة، والاتفاق على عقد اجتماعي يضمن حقوق وواجبات جميع السوريين بما في ذلك الأقليات، وأن نتوقف عن ممارسة التقية السياسية، الحق للجميع والواجب على الجميع، الهوية والعقد الاجتماعي والدستور تضمن الحقوق دون محابة أحد.
- هناك مشكلة بأن أكبر حزبين في البلد (القومي والبعث) مختلفين على هوية الدولة، تقول أدبياتها أن العرب مكون أساسي وتلغي الكرد.
- لدينا أزمة هوية، فيجب مراعاة خصوصية مجتمعاتنا المعبرة عن شخصية المجتمع السوري.

- **دور الإعلام:**

- رغم دور الإعلام المهم في هذه المرحلة إلا أنه يعاني من نقص بالمواد المعرفية بداية قبل أن يوصلها للجمهور حتى يكونوا شركاء بإنتاج هذا الدستور والاطلاع عليه.
- يجب إطلاق حرية الصحافة بعيداً عن تحديد الأجهزة الأمنية لها وتقييد عملها.
- يلام الاعلام على تقصيره، ولكن عملية الاتصال تتم بين طرفين، فيجب أن يشارك المجتمع ويكون هناك خطة واضحة، وأدوات واضحة ومشاركة ممنهجة تراعي جميع الشرائح.

- **التوصيات:**
  - **لجان الظل:**

– يجب العمل على تشكيل لجنة ظل لتكون مرجعية خاصة بالمجتمع المدني من المعنيين بالمجتمع المتمدن الحديث العلماني الديمقراطي المنصف باتجاه المرأة، وتعمل هذه اللجنة بالتوزاي مع لجنة المجتمع المدني تدعمه وتحتضنه وتحتويه، ويكون هو بمثابة مرجعية للحصول على أي معلومة متعلقة بأي اختصاص تحتاجه اللجنة الدستورية. كما أنها ستضمن ايصال الصوت المختلف وصوت السوريين الى اللجنة وتمثيلها بالتالي في النص الدستوري.

  - **جلسات اضافية :**

– العمل على عقد جلسات تفصيلية لمناقشة قضايا تفصيلية في الدستور وحامسة كهوية الدولة ،وشكل نظام الحكم وطبيعة النمط الاقتصادي وغيرها، وذلك بحضور مختصين ونشطاء ومهتمين.

واختتمت الجلسة بالتأكيد على أنها أقيمت لوضع إطار ومحددات عامة، وستكون الجلسات القادمة أكثر تخصصية وبعناوين مركزة للخروج بمنتجات يمكن تقديمها ومشاركتها على نطاق أوسع، ونقلها إلى اللجنة الدستورية لتكون مؤثرة أكثر.

حركة البناء الوطني

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Bldg N4, nearby Bader Mosque, Al-Jahezz, Damascus, +963113330665, info@nationbuildingsy.com